



محضر

اجتماع مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني

دورة 28 مارس 2019

انعقد مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في دورته الأولى برسم سنة 2019 يوم 28 مارس برئاسة الأستاذ سعيد أمرزي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، على الساعة الثالثة زوالاً، بمقر المركز الوطني للبحث العلمي والتقني. وقد افتتح السيد الوزير أشغال هذه الدورة بالترحيب بجميع أعضاء المجلس بما فيهم الأعضاء الجدد والتأكيد على أهمية النقطة المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع. عقب ذلك، تقدم السيد مدير المركز بعرض نطق جدول أعمال هذه الدورة قصد المناقشة والمصادقة عليهما، وهي كالتالي:

- المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 14 نونبر 2018؛
- تقديم حصيلة عمل المركز برسم سنة 2018؛
- المصادقة على برنامج عمل المركز برسم سنة 2019؛
- المصادقة على الخلاق برنامج دعم وحدات البحث المتميزة " URL- CNRST "
- المصادقة على مشروع تعديل منطام المركز؛
- تقديم حصيلة تقييم برنامج منح التمييز في البحث؛
- المصادقة على اتفاقيات التعاون؛
- المصادقة على قرار يبيح في المزلد العلني لسيارتين خارج الخدمة؛
- المصادقة على قرار اقتناء سيارتين للخدمة؛
- مختلفات.

1. المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 14 نونبر 2018
نظراً لعدم إبداء السيدات والسادة أعضاء المجلس لأي ملاحظات بخصوص محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 14 نونبر 2018، تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار رقم 2019/70
صادق أعضاء المجلس على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد
بتاريخ 14 نونبر 2018

2. تقديم حصيلة عمل المركز برسم سنة 2018

قدم السيد المدير عرضا حول حصيلة منجزات المركز برسم سنة 2018 حسب مقتضيات المادة 07 و 08 من القانون 00.80 المحدث للمركز وقد تصرف السيد المدير، في عرضه إلى النقط التالية:

- حصيلة تقدم برامج دعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية التي أعلن عنها المركز منذ سنة 2013 وكذا لهيات عروض المشاريع المعلن عنها برسم سنة 2018؛
 - منجزات المركز المتعلقة بتعميم المعلومة العلمية والتقنية ونشر أعمال البحث والقيام بتتبع المستجدات التكنولوجية؛
 - حصيلة الجهود المبذولة لتقوية البنية التحتية الوصية للبحث المتمثلة في وحدات الدعم التقني للبحث العلمي وشبكة مروان؛
 - حصيلة الخدمات المقدمة لفائدة الفاعلين في مجال البحث والمساهمة في تحسين قيمة نتائج الأبحاث ونقلها؛
 - حصيلة المركز في مجال خلق آزرين مختلف فرق البحث التي تشتغل حول المواضيع ذات الأولوية؛
 - حصيلة القيام بأعمال التقييم والتتبع لجميع أنشطة البحث أو الخدمات التي يشارك فيها المركز؛
 - الإجراءات المتخذة بخصوص تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج بما فيها تنظيم اللقاء الرابع حول الابتكار بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي عرف حضور العديد من الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج المهتمة بمجال الابتكار ونقل التكنولوجيا؛
 - تعزيز أنشطة الرصد والإنذار الزلزالي عبر تعزيز شبكة الرصد الزلزالي وتوسيع التغطية المجالية؛
 - الإطلاق الرسمي لأول مركز للحساب عالي الأداء "HPC" قصد توفير قدرات عالية في الحوسبة والتخزين لفائدة المؤسسات الجامعية وتوفير إمكانية استخدام التطبيقات العلمية بطريقة مشتركة وعن بعد من طرف جميع الباحثين المغاربة.
- كما تصرف السيد المدير خلال عرضه إلى حصيلة تنفيذ ميزانية المركز برسم السنة المحاسبية 2018، وهي كما يلي:

□ بخصوص ميزانية الاستثمار، بلغ الاعتماد المفتوح 91 357 745,26 درهم يشمل ما يلي:

إعانة الدولة برسم سنة 2018 (بالدرهم)	الرصيد بالخزينة إلى غاية 2017-12-31 (بالدرهم)	الباقى استخلاصه إلى غاية 2017-12-31 (بالدرهم)	الإعانات الخاصة (بالدرهم)
15 000 000,00	42 598 745,26	18 759 000,00	15 000 000,00

أما بخصوص الباقي أدائه إلى غاية 31 دجنبر 2017 فيقدر بـ 47 790 327,53 درهم. وبالتالي يقدر الاعتماد المفتوح المتوقع دون الباقي أدائه بـ 43 567 417,73 درهم. وبذلك، تقدر نسبة الالتزام العام 80,73% في حين تقدر نسبة الالتزام خارج الترحيلات بـ 59,60%. أما بالنسبة للأداء العام فتقدر نسبته بـ 42,54% في حين تقدر نسبة الأداء خارج الترحيلات بـ 31,90%

□ بخصوص ميزانية التسيير، بلغ الاعتماد المفتوح 162 197 824,95 درهم، يشمل ما يلي:

إعانة الدولة برسم سنة 2018 (بالدرهم)	الرصيد بالخزينة إلى غاية 2017-12-31 (بالدرهم)	الباقى استخلاصه إلى غاية 2017-12-31 (بالدرهم)	مصادر خاصة	الاعتمادات الخاصة لتمويل بعض البرامج المدبرة من طرف المركز
18 000 000,00	-7 214 360,18	55 153 685,13	5 000 000,00	91 258 500,00

أما بخصوص الباقي أدائه إلى غاية 31 دجنبر 2017 فيقدر بـ 23 259 957,34 درهم. وبالتالي يقدر الاعتماد المفتوح المتوقع دون الباقي أدائه بـ 138 937 867,61 درهم. وبذلك، تقدر نسبة الالتزام العام 59,89% في حين تقدر نسبة الالتزام خارج البرنامج 20 بـ 62,77%. أما بالنسبة للأداء العام فتقدر نسبته بـ 75,98% في حين تقدر نسبة الأداء خارج البرنامج 20 بـ 75,86%

3. المصادقة على برنامج عمل المركز برسم سنة 2019:

قدم السيد المدير عرضاً حول برنامج عمل المركز برسم سنة 2019 تضمن مختلف الإجراءات و التدابير التي تهتم العناصر التالية:

- أنشطة دعم وتمويل البحث العلمي والتقني؛
 - تعزيز علاقات التعاون والشراكة الدولية في مجال البحث العلمي والابتكار؛
 - تجميع نتائج البحث العلمي خاصة عبر تكوين شبكة خبراء مغاربة في مجال ونقل التكنولوجيا وتعزيزها بالكفاءات المغربية المقيمة بالخارج؛
 - إشراك الباحثين المغاربة المقيمين بالخارج في المجهودات الرامية إلى تطوير قطاع البحث العلمي؛
 - المساهمة في تقوية البنية التحتية الوصنية للبحث العلمي والتقني؛
 - تعزيز أنشطة تعميم المعلومة العلمية والتقنية ونشر أعمال البحث وتشجيع التميز؛
 - تعزيز أنشطة الرصد والإنذار الزلزالي عبر توسيع التغطية المجالية وصيانة محطات الشبكة الوصنية لرصد الزلازل؛
 - مواصلة عملية رقمنة المساحس الإدارية.
- وفي ختام عرضه، أكد السيد مدير المركز أن برنامج عمل المركز يرسم سنة 2019 يندرج في إطار تنزيل استراتيجية المركز للفترة الممتدة ما بين 2018-2022.
- وبعد مناقشة مستفيضة، صادق أعضاء المجلس على برنامج عمل المركز برسم سنة 2019.

القرار رقم 2019/71

صادق أعضاء المجلس على برنامج عمل المركز برسم سنة 2019

4. المصادقة على المخطط برنامج دعم وحدات البحث المتميزة " URL- CNRST " أكد السيد المدير أنه، على غرار ما تم العمل به في إطار برنامج " وحدات البحث المشتركة مع المركز الوصني للبحث العلمي والتقني "URAC"، يهدف " برنامج دعم وحدات البحث المتميزة " إلى مواكبة بنيات البحث العلمي المتميزة المتواجدة بالجامعات من خلال تخصيص موارد مالية لدعمها. كما تهدف هذه المبادرة إلى خلق دينامية جديدة داخل هياكل البحث بالجامعات وكذا الإسهام في تشجيع التميز في مجال البحث العلمي وفي ذات السياق، أشار السيد مدير المركز أن هذه الوحدات مستفيد من دعم مالي قدره 1,2 مليون درهم على مدى 04 سنوات (حوالي 300 000,00 درهم سنويا)، حيث ستقوم كل جامعة باقتراح 09 وحدات للبحث وأن عملية تقييم المقترحات المقدمة ستتم من طرف اللجان

العلمية التابعة للمركز، فيما ستولى لجنة مكونة من مدير المركز الوطني للبحث العلمي و التقني و مدير البحث و الابتكار بالوزارة و رئيس شعبة الشؤون العلمية و التقنية بالمركز و عضو من المجلس العلمي التابع للمركز من تحديد لائحة نهائية تكلم 20 وحدة متميزة URL- CNRST .

وخصوص معايير تحديد الوحدات المتميزة، أكد السيد المدير أنه ينبغي على الوحدات المتميزة أن تستوفي الشروط التالية:

- التوفر على إنتاج علمي غزير و مصنف؛
 - التوفر على برنامج بحث محدد على مدى 04 سنوات؛
 - القدرة على الابتكار وخلق الثروة؛
 - التكوين عبر البحث.
- أما بالنسبة لاستعمال الدعم المالي، فسيتم تقديم دعم سنوي على مدى 04 سنوات و انطلاقاً من السنة الثانية سيخضع برنامج كل وحدة لتقييم مرحلي على أسامه سيتم تحويل الشكر الثالث و الرابع من التمويل.

و على إثر ذلك، صادق أعضاء المجلس على الإصلاق برنامج دعم وحدات البحث المتميزة " URL- CNRST .

القرار رقم 2019/72

صادق أعضاء المجلس على الإصلاق برنامج دعم وحدات البحث المتميزة " URL- CNRST "

5. المصادقة على مشروع تعديل منظم المركز الوطني للبحث العلمي و التقني
تبعاً للمصادقة على استراتيجية المركز للفترة الممتدة بين 2018-2022 و تماشياً مع مهام المركز المتعلقة بالنهوض بالبحث العلمي و تنميته و تحسين قيمته، اقترح السيد مدير المركز مناصباً جديداً يتكون من 03 شعب أسامية و 10 أقسام و 30 مصلحة، وهي كما يلي:

☑ شعبة الاستعمال المشترك " Département Mutualisation "، هي شعبة تتماشى مع المشاريع المدرجة في استراتيجية المركز، ذلك أن أغلب المصالح و الأقسام المكلفة بهذه المهام تخضع حالياً بمقتضى التسلسل الإداري لشعبة الشؤون العلمية و التقنية.

وتضم هذه الشعبة أربعة (04) أقسام وهي:

- قسم وحدات الدعم التقني للبحث العلمي؛
 - قسم المعهد الوطني للجيوفيزياء؛
 - قسم "MARWAN"؛
 - قسم المعهد الوطني للإعلام العلمي والتقني وإعادة هيكلة المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني كما يلي:
- مصلحة المكتبة والخدمات للعموم؛
 - مصلحة الاستعمال المشترك للموارد الإلكترونية الدولية؛
 - مصلحة الهندسة الوثائقية؛
 - مصلحة النشر الإلكتروني و تميم الإنتاج العلمي؛
 - مصلحة تصوير المجموعات والمكتبات الوطنية.

☑ شعبة دعم البحث والابتكار ونقل التكنولوجيا, Département Appui à la Recherche, Innovation et transfert de technologie

، ستضم هذه الشعبة مختلف الأنشطة المتعلقة بمهام التمويل ودعم البحث وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا. كما ستناك بها كذلك مهام اليقظة العلمية والتكنولوجية.

وستتم هيكلة هذه الشعبة عبر 03 أقسام:

- قسم دعم نقل التكنولوجيا والابتكار " La Division soutien au transfert de technologie et innovation " : سيعمل هذا القسم على تعزيز التقارب بين الجامعات و المحيط السوسيو اقتصادي عبر إحداث مكتب لنقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى المهام المرتبطة باستقطاب الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج واحتضان المقاولات. كما سيسهر هذا القسم على تميم الموارد الوطنية الجينية المكروبية خاصة بعد حصول المغرب من خلال المركز على صفة سلحة إيداع دولية.
- قسم " Division veille et étude prospectives " : تم اقتراح إحداث هذا القسم انطلاقا من أهمية اليقظة العلمية والتكنولوجية ودورها توفير المعطيات العلمية والتقنية لفائدة الوسط العلمي الوطني، خاصة في ميادين علمية كالصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وكذا تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

- قسم اليقظة والدراسات المستقبلية: سيعمل هذا القسم على توفير المعطيات العلمية والتقنية لفائدة الوسط العلمي الوصني وإنجاز دراسات استشرافية في عدة مجالات علمية.
- ☑ شعبة الشؤون العامة والمالية والنظام المعلوماتي: تتميز الهيكلية الحالية لهذه الشعبة بعدة نقائص أهمها:

- غياب وحدة مكلفة بالنظام المعلوماتي للمركز؛
- غياب مصلحة مكلفة بتدبير ممتلكات المركز؛
- غياب خلية مكلفة بحماية النظام المعلوماتي كما أوصت بذلك المديرية العامة لأن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوصني.

بعد ذلك، تمحورت جل التدخلات السيدات والسادة الأعضاء حول النقطة التالية:

- التأكيد على أهمية إحداث شعبة نالثة ضمن المنظام المقترح وأثارها الإيجابية في تعزيز توازن المهام المنوطة بالمركز؛

- ضرورة تحديد المهام والمسؤوليات المنوطة بالشعب والأقسام والمصالح المقترح إحداثها؛

- اقتراح إحداث مصلحة عوض قسم خاص بالنظمة المعلوماتية؛
- ضرورة تقليص عدد الأقسام والمصالح المقترحة في حدود 08 أقسام عوض 10 و 28 مصلحة عوض 30 مصلحة.

وبعد مناقشة مختلف النقطة المتعلقة بالمنظام المقترح، وبعد إخبار السيدات والسادة أعضاء المجلس بضرورة إحداث قسم الأنظمة المعلوماتية تماشياً مع توصيات المديرية العامة لأن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوصني، تم الاتفاق على منظام يضم 03 شعب و 09 أقسام و 27 مصلحة.

عقب ذلك، صادق أعضاء مجلس إدارة المركز على المنظام المقترح مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات المدلى بها من طرف السيدات والسادة الأعضاء.

القرار رقم 2019/73

صادق أعضاء المجلس على مشروع تعديل منظام المركز الوصني للبحث العلمي والتقني وعرضه على أنصار وزارة الاقتصاد والمالية للتأشيش عليه

6. تقديم حصيدة تقييم برنامج منح التميز في البحث

قدم السيد مدير المركز عرضاً حول حصيدة تقييم برنامج منح التميز في البحث منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2016، حيث أكد أن إنجاز هذا التقييم تم عبر مراسلة مختلف الجامعات و المؤسسات غير التابعة للجامعات. وقد تم على إثر ذلك توصل المركز بالمعصيات المتعلقة 2211 ممنوح و ممنوحة عوض 3 000، بالإضافة إلى توصله بمعصيات غير كاملة تتعلق 789 ممنوح و ممنوحة.

وفيما يلي أهم نتائج عملية تقييم برنامج منح التميز في البحث:

○ تسجيل نسبة تخلي الممنوحين عن متابعة الدراسة في ملك الدكتوراه في 52.5% خلال السنة الأولى، فيما تبلغ نسبة التخلي في السنة الثانية حوالي 20% و 13.5% في السنة الثالثة و 14% بعد السنة الثالثة.

○ تقدر نسبة الممنوحين الذين ناقشوا أطروحاتهم ب 21% خلال 03 سنوات و 32% خلال 04 سنوات و 25% خلال 05 سنوات و 13.5% خلال 06 سنوات، فيما تستغرق 8.5% من الممنوحين أكثر من 06 سنوات لمناقشة أطروحاتهم.

أما فيما يخص التوصيات المترتبة عن عملية التقييم، فيمكن حصرها في ما يلي:

- مراجعة معايير وشروط الاستفادة من منحة التميز في البحث ودراسة إمكانية تخويلها انطلاقاً من السنة الثانية؛
- دراسة إمكانية الرفع من عدد المنح المخولة سنوياً؛
- دراسة إمكانية الرفع من قيمة المنحة المخولة سنوياً؛
- دراسة إمكانية استرجاع المنح التي خولت للمستفيدين الذين تخلوا عن متابعة الدراسة في ملك الدكتوراه؛
- تعيين لجنة لإعداد صيغة جديدة لبرنامج منح التميز.

وفي هذا الإطار، أكد السيد وزير التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي على ما يلي:

- أهمية مراجعة معايير وشروط الاستفادة من منحة التميز في البحث كما جاء في التوصيات المترتبة عن عملية التقييم؛
- تأجيل الرفع من عدد المنح المخولة سنويا والتركيز على كيفية تعزيز نجاعتها وفعاليتها؛
- الدعوة إلى تعيين لجنة ستتولى إعداد صيغة جديدة لبرنامج منح التميز في البحث، تستهدف بالأساس النخبة في اعتماد اختيار الممنوحين حسب الميادين العلمية ذات الأولوية وكذا تعويض الخلف من الأساتذة الباحثين المحالين على التعاقد.
- ومن جانبه، أكد السيد ممثل وزير الاقتصاد والمالية على عدم إمكانية الرفع من قيمة المنحة، نظرا لغياب الاعتمادات المالية اللازمة في الوقت الحالي.
- هذا، وقد أجمعت باقي التدخلات على ما يلي:
- اقتراح الرفع من قيمة المنحة بكيفية تصاعدية حسب درجة تقدم إنجاز الطالب الباحث لأصروحه؛
- اقتراح تعويض الطلبة الممنوحين المتخليين عن متابعة الدراسة في ملك الدكتوراه بالطلبة المحددين في لائحة الانتظار؛
- ضرورة البحث عن سبل لتمويل البحث العلمي الوطني وتخويل المنح لفائدة الطلبة المتفوقين خاصة من خلال إشراك القطاع الخاص ومختلف المتدخلين المعنيين بهذا الموضوع؛
- الاتفاق على إحداث لجنة لإعداد صيغة جديدة لبرنامج منح التميز في البحث وعرض نتائج أعمالها على أعضاء المجلس.

7. المصادقة على اتفاقيات التعاون

تفضل السيد مدير المركز بعرض الاتفاقيات التالية على أعضاء المجلس:

1. اتفاقية إحصار للتعاون بين المركز وجماعة الرباط وجامعة محمد الخامس ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة و المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط والمعهد الوطني للبريد والمواصلات والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير ومدرسة علوم المعلومات والمدرسة الوطنية للمهندسة المعمارية وكذا المدرسة المغربية لعلوم المهندسين؛

2. اتفاقية إحصار للتعاون بين المركز وجماعة الرباط تهدف إلى خلق علاقات التعاون في المجالات المرتبطة بدعم البحث العلمي والابتكار وشمين نتائج البحث العلمي؛
3. اتفاقية الشراكة بين المركز و مكتب تنمية التعاون تستهدف خلق ديناميكية لتشجيع البحث العلمي في مجال الاقتصاد الاجتماعي وخلق جسور التعاون بين الباحثين ومختلف التعاونيات؛
4. اتفاقية إحصار للتعاون بين المركز والصندوق المغربي للتقاعد تهدف إلى دعم البحث العلمي والابتكار في مجال الضمان الاجتماعي وعلى إثر ذلك، صادق أعضاء مجلس إدارة المركز على الاتفاقيات السالفة الذكر

القرار رقم 2019/74

صادق أعضاء المجلس على اتفاقيات التعاون

8. المصادقة على قرار يميم في المزاغ العلني لسيارتين خارج الخدمة

القرار رقم 2019/75

صادق أعضاء المجلس على قرار يميم في المزاغ العلني لسيارتين خارج الخدمة

9. المصادقة على قرار اقتناء سيارتين للخدمة

القرار رقم 2019/76

صادق أعضاء المجلس على قرار اقتناء سيارتين للخدمة

10. مختلفات

أ. إيقاف أشغال تهيئة مختبر الميكروبيولوجيا والبيولوجيا الجزيئية التابع للمركز
قدم السيد مدير المركز للسيدات والسادة أعضاء المجلس مشروع قرار يتعلق بإيقاف الأشغال المتعلقة بتهيئة مختبر الميكروبيولوجيا والبيولوجيا الجزيئية التابع للمركز المتواجدة بمدينة

العرفان و تحويل تكلفة الأفعال غير المنجزة المقدرة بـ 2 711 712.67 درهم لبناء مقر ملهة
الإيداع الدولية بمقر المركز.

القرار رقم 2019/77

صادق أعضاء المجلس على قرار إيقاف الأفعال المتعلقة بتهيئة مختبر الميكروبيولوجيا و
البيولوجيا الجزيئية التابع للمركز المتواجد بمدينة العرفان و تحويل تكلفة الأفعال غير المنجزة
لبناء هذا المختبر وكذا بناء مقر ملهة الإيداع الدولية بمقر المركز

ب. طلب جمعية الأعمال الاجتماعية للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني بشأن

إمكانية تقديم دعم مالي لفتح خدمات المصعم:

أخب السيد المدير أعضاء المجلس أنه توصل بطلب من طرف جمعية الأعمال الاجتماعية
للمركز يتمحور حول إمكانية تقديم دعم مالي لفتح خدمات المصعم لفائدة الموظفين العاملين
بهذه المؤسسة.

وفي هذا الإطار، دعا السيد الوزير إلى إيجاد صيغة تمكن الموظفين العاملين بالمركز من
الاستفادة من خدمات المصعم في انتصار توفيق نظام أساسي خاص بهم.

وفي ختام اجتماع مجلس إدارة المركز حدد السيد الوزير شكره للأعضاء الحاضرين في هذه
الدورة وعلى مساهمتهم في إثراء أشغالها، لتنتهي بذلك أشغال هذه الدورة على الساعة السابعة
مساء.

توقيع

السيد رئيس المجلس

لائحة أسماء الحاضرين في اجتماع مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي

والتقني

دورة 28 مارس 2019

1. السيد سعيد أمرزي ، وزير التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي؛
2. السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي؛
3. السيد عبد المنعم بلعالية ، ممثل السيد وزير الصحة؛
4. السيد المصطفى براهمي، ممثل السيد وزير النقل و التجهيز و اللوجستيك و الماء؛
5. السيد علام مصفى، ممثل السيد وزير الصاغة و المعادن و التنمية المستدامة؛
6. السيد لمتوني محمد، ممثل وزير الاقتصاد و المالية؛
7. السيدة بنمنصور إهام ، ممثلة السيد وزير الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات؛
8. السيد عمر الفاسي الفهري، أمين السردائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم و التقنيات؛
9. السيد محمد الغاشي، رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط؛
10. السيد أمين منير العلوي ، خبير؛
11. السيد عن العرب حسيبي، المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛
12. السيد فوزي بكاوي، مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي بالرباط؛
13. السيد رشيد المرابط، مدير قطاعات عروض المشاريع و الابتكار بمعهد البحث في الصاغات الشمسية و الصاغات الجديدة-الرباط؛
14. السيد عبد المجيد العراقي، نائب رئيس اتحاد مقاولات المغرب بالرباط؛
15. السيدة ملوى كركري بلقرين، رئيسة الفدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الأوفشورينغ - الدار البيضاء؛

16. السيد محمد عدناوي، عميد كلية الطب والصيدلة - جامعة محمد الخامس
بالرباط؛

17. السيدة سعيدة الجامعي، ممثلة أساتذة التعليم العالي المساعدين؛

18. السيد المصطفى الفاهيم، ممثل أساتذة التعليم العالي والأساتذة المؤهلين؛

19. السيد ناصر جبور، ممثل مهندسي الدولة و مهندسي التصييق والتقنيين والملحقين
التربويين أو الأخص المماثلة؛

20. السيد أمين ملكي، ممثل المتصرفين ومفتشي المصالح المادية والمالية أو الأخص
المماثلة.

21. السيدة خديجة العمراني، ممثلة المتصرفين المساعدين والممومين والإعلاميين
وأساتذة التعليم الثانوي الإعدادي وأساتذة التعليم الابتدائي والمحربين والكتاب
الأخص المماثلة؛

22. السيد رشيد أكادو، رئيس ديوان وزير التربية الوطنية والتكوين المهني و
التعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛

23. السيد محمد أبو صلاح، الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛

24. السيدة نعيمة الشريقي، مراقبة الدولة لدى المركز الوطني للبحث العلمي و
التقني؛

25. السيد محمد بولدهان، محاسب الأداء لدى المركز الوطني للبحث العلمي و
التقني؛

26. السيدة جميلة العلمي، رئيسة شعبة الشؤون العلمية بالمركز الوطني للبحث العلمي
والتقني؛

27. السيد نبيل الصلحاوي، رئيس شعبة الشؤون العامة والمالية بالمركز الوطني للبحث
العلمي والتقني؛

28. السيد عزيز بلاقي، رئيس قسم التدبير والمالية بالمركز الوطني للبحث العلمي و
التقني؛

29. السيدة لجين فوزي، رئيسة قسم الشؤون العامة بالمركز الوطني للبحث العلمي و
التقني؛

30. السيد محمد ليوي، رئيس مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛

31. السيدة كوثر أهينري، رئيسة مصلحة الشؤون المالية بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني.